مقدمة المترجم

يعرض الكتاب لمفهوم الحرية ومعناه وصلته بالطبيعة الإنسانية الفطرية وبعناصر الثقافة السائدة في المجتمع. نظرًا للمفهوم من حيث علاقته بما يدور داخل الإنسان وبما يتأثر به من نظم اجتماعية وسياسية وغيرها. فيبحث صلته برغبات الإنسان ودوافعه وعواطفه وبالأحوال المحيطة به من قيم وعادات وتقاليد وأخلاق. يطرح لمجموعة من التساؤلات الخاصة بالحرية وهل تعد فطرية أم مكتسبة؟ أيحقق الحصول عليها شعورًا بالسعادة؟ هل تعنى الحرية مجرد التخلص من القيود والظلم أم أنها ترتبط بتحقق نظام ديمقراطي يجب أن يسود؟ أيتساوى الشعور بها بشعور الإنسان بالمساواة والانصهار مع الآخرين؟ وأخيرًا أيرتبط تحققها بمعرفة بنية الطبيعة الإنسانية والعناصر المكونة لها فقط أم لابد من معرفة العناصر الثقافية السائدة في المجتمع؟ وبالتالى تعد معرفة عناصر الطبيعة الإنسانية وعناصر الثقافة السائدة في المجتمع ومدى تفاعل هذه العناصر مع بعضها مسألة ضرورية لدراسة مشكلة الحرية في مجتمع معين.

ليست الطبيعة الإنسانية كيانًا مستقلًا قائمًا بذاته. وكل دراسة لمكونات الطبيعة البشرية ووصفها بأنها عدوانية أو مستسلمة، أنانية أو غيرية، ما هي إلا لتحقيق رغبة لنظام سياسي معين يريد وجودها على هذا النحو، وليست مجرد دراسة نفسية خالصة لها. كذلك ليست ثقافة المجتمع كيانًا منعزلًا عن الطبيعة الإنسانية لأفراده. وإنما يوجد نوع من التفاعل بين عناصر ثقافته وعناصر الطبيعة الإنسانية. تقوم الثقافة بإعادة ترتيب عناصر الطبيعة البشرية بما يتلاءم معها. بل قد تجعل الغلبة لأحد عناصر هذه الطبيعة الإنسانية على غيره من العناصر. ويمكن معرفة الدافع السائد في الطبيعة البشرية لأفراد مجتمع معين بمعرفة الاتجاهات الثقافية السائدة في هذا المجتمع. ومهما كانت عناصر الطبيعة البشرية فإن عناصر الثقافة تعد المسئولة عن ترتيبها. بل ترجع كل الاختلافات بين البشر لاختلاف الظروف الثقافية. وتعد عناصر الثقافة أو النشاط الاجتماعي في مجتمع معين كيانا قائما بذاته. يستمد قدرته من ذاته. ولكل ثقافة نظمها وقواعدها التي تضمن بقائها. فالنظم الثقافية أشبه بقوانين الطبيعة يصعب التأثير فيها. وتحافظ كل ثقافة على كيانها بإعادة إنتاج نفسها عن طريق التغيرات التي تحدثها في البنية النفسية لأفراد مجتمعها. ولكل ثقافة نموذجها الخاص بها الذي تحافظ عليه باتباع طرق معينة تنتج بها مجموعة من التحولات في الطبيعة الإنسانية، تجعل الصفات الموروثة في هذه الطبيعة تعمل داخل نطاق صور اجتماعية معينة تتشكل وفقًا لغاياتها.

تتفاعل عناصر الطبيعة الإنسانية مع الظروف البيئية في عملية إنتاج العناصر الثقافية. ودائما ما يظهر الدافع الوحيد والموجه للطبيعة الإنسانية في مجتمع معين في فترة معينة من تفاعل جميع العناصر الثقافية السائدة وجمعها في حزمة واحدة. فحين تكون الأمة مستعمرة وتسعى للاستقلال يعتبر الدافع «لحب الحرية» المحرك الوحيد للطبيعة البشرية في هذه الأمة. وهكذا يكون الوضع مع باقي الدوافع الإنسانية الأخرى مثل سيادة دافع المصلحة الذاتية أو الغيرية أو غيرهما من الدوافع. لابد من تفاعل عناصر الطبيعة مع عناصر الثقافة. تختار «الطبيعة الإنسانية» العوامل والعناصر الاجتماعية التي تشبعها، وتحدد «الثقافة» الأولويات وترتيب عناصر هذه الطبيعة. لا يتحكم

عنصر واحد من عناصر الثقافة في عناصرها الأخرى، ولا يوجد في «الطبيعة الإنسانية» بشكل وراثي عنصر واحد يتحكم فيها ويوجهها. وإنما هناك تفاعل بين كل العناصر. لقد ظهرت نظريات تفضل العامل الخارجي وأخرى تفضل العنصر البشري عن الظواهر الاجتماعية. يعتبر بعضها الطبيعة الإنسانية مصدرًا لكل الأوضاع السياسية والاقتصادية في المجتمع، ويعتبر ذلك ثورة في معرفة أسس الحكم السياسي والمواطنة. ويرى البعض الآخر منها أن كل شيء يرتد في النهاية للأوضاع الخارجية وعناصر الثقافة المستقلة تمامًا عن هذه الطبيعة البشرية. والواقع أن كل هذه النظريات تهمل التفاعل القائم بين عناصر الطبيعة الإنسانية والعناصر الثقافية. بل لقد أكد التاريخ أن كل الأفكار المتعلقة بالطبيعة الإنسانية ذاتها وبعناصرها ومكوناتها، تكون مشتقة من التيارات الاجتماعية السائدة والمعاصرة في فترة معينة.

ارتبطت فكرة الحرية بفكرة الفردية في التراثين الإنجليزى والأمريكي. وارتبطت الحرية بالعقل والتفكير السليم والنظام والقانون. لم يتم دراسة مكونات الطبيعة البشرية التي قد تتطور أو يتعطل نموها حين تتفاعل مع العناصر الثقافية الأخرى. وتم في بعض الأحيان دراسة بنية الطبيعة الإنسانية بصورة منفصلة عن طبيعة القواعد الاجتماعية والسلطة القائمة. بينما يؤكد الواقع وجود علاقة بين هذه الطبيعة الإنسانية والعوامل الثقافية. كذلك ظهرت بعض الاتجاهات التي ترى أن الظواهر الاجتماعية وقائع منفصلة لا صلة لها بالأفراد. وتفسر وجود هذه الظواهر وتغيرها بوجود مجموعة من القوى الخارجية التي تؤثر فيها. فتم إهمال الطبيعة البشرية والنظر للعلاقة بين الظواهر الاجتماعية والطبيعة الإنسانية على أنها مجرد علاقة بين الفرد والمجتمع. والحقيقة أن المسألة أو مشكلة الحرية بالتحديد ليست مجرد العلاقة بين الفرد والمجتمع. ولابد من البدء من مقدمات مختلفة تمامًا إذا أردنا وضع مشكلة الحرية في وضعها الصحيح. ودراسة الظروف الثقافية كالعلم والدين وغيرهما لمعرفة أي منها يؤدي إلى تطور مكونات الطبيعة البشرية وأى منها يكتبها، أن هناك جوانب معينة في الطبيعة البشرية من جهتها تساعد على انتشار نظام معين. ويثبت التاريخ ذلك.

ولا يمكن لنظام أن يستمر في الوجود إلا إذا أشبع جانب من هذه الجوانب. وإذا لم يتم إشباع بعض الجوانب قد تحدث الثورة والتمرد. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن العوامل المثالية الفكرية تلعب دورًا مهمًّا في بنية الثقافة. ولا دوام لنظام اجتماعي إلا إذا أشبع بعض عناصر الطبيعة البشرية التي لم يتم إشباعها من قبل. ويؤدي التخلص من بعض عناصر الطبيعة البشرية بسبب قدمها وعدم نفعها إلى الترحيب بالنظام الجديد. لابد أن نضع في اعتبارنا أنماط السلوك التي ظهرت في الطبيعة الإنسانية نتيجة التطور الهائل في الدعاية ووسائل الاتصال. وتعود المرء على عدم إصدار الأحكام، وزيادة درجة التأثر العاطفي بدلا من القيام بالأفعال. لم يعد القول بأن حب الإنسان للحرية شيء فطري كافيًا لتأسيس النظم الحرة. ولا يكفي تخلصه من سيطرة الكنيسة والدولة كافيًا لإقامة نظام ديمقراطي. ويجب أن يتبع التحرر من القيود دراسة للأوضاع الثقافية القائمة. ولن تتحقق الحرية إلا بمعرفة بنية الطبيعة الإنسانية والظروف الثقافية ومدى تفاعلهما.

تعتبر «الديمقراطية» الدين الجديد الذي يحتاج لمجموعة من الكلمات والمواقف التي تثير نفس العواطف الدينية القديمة. وترتبط بالأخلاق. وليست الديمقراطية مجرد مجموعة من التنظيمات التي تنظم العلاقة بين الأفراد والسلطة أو الحاكم والمحكوم. وتقوم على الحق الطبيعي في الحرية. فالديمقراطية نظام أخلاقي في أساسها. ويجب استبدال الحقوق بالوقائع. فالحقوق الأخلاقية أساسها أى حقوق "العدالة والمساواة". وتعود الفوضى في المجتمعات إلى الفوضى في المثل العليا للديمقراطية التي لم يستقر عليها الإنسان بعد، ولم تصبح عادات راسخة. وإذا كان الإنسان مولودًا لديه إدراك فطري لمعنى «العدالة والمساواة» فعلى المجتمع إعادة صياغة معناها في قواعد للسلوك. فالديمقراطية نظام أخلاقى ملازم للفرد قبل أن تكون نظامًا اجتماعيًا سياسيًا. وإذا لم يستطيع الفرد إدراك مثلها العليا وقواعد السلوك التي تبني عليها فذلك لعدم معرفته بالطبيعة الإنسانية معرفة كاملة. تواجه الديمقراطية صعوبات عديدة تعطل تحققها. فلم تتكون حتى الآن المصطلحات والكلمات الواضحة التي تعبر عنها أو توضح القيم الخلقية المتضمنة فيها. لم تتحول لغة القانون الطبيعي إلى لغة الحقوق الطبيعية.

مازالت الأفكار القديمة راسخة وثابتة بسبب اعتزازنا بها. وتكمن الإشكالية الحقيقية التي تواجهها الديمقراطية في أنها تفرض الاعتراف «بحرية الفرد» والمحافظة عليها، وضرورة تحقيق غاياته في ظل العمل الجماعي، بينما معنى «الفردية» مازال غامضا. وليس لدينا معرفة كاملة بقدرات الفرد الحقيقية. ولن تتحقق الديمقراطية إلا إذا تمت دراسة العلاقة بين «الثقافة» و«الحرية الديمقراطية»، وإدراك جسامة الجهد المطلوب لوضع البشرية على طريق الديمقراطية، والكفاح من أجل الحصول عليها، والمحافظة على المثل الأعلى لها، وتحقيق المبادئ الخلقية، والأساس الأخلاقي الذي يحقق لمن يطبقونها حريتهم الفردية والروابط الأخوية.

انتقل «ديوى» بعد هذا العرض النظري لإشكالات فكرة الحرية والنظرية الديمقراطية إلى دراسة الأوضاع الثقافية الأمريكية والمشكلات التي تواجه تطبيق الديمقراطية اعتمد على آراء جيفرسون لارتباطها بالتراب الأمريكي. ووجد أن مذهبه في الديمقراطية وتعريفه للحكومة الحرة وقواعدها يُعد مذهبا أخلاقيًا من البداية للنهاية. واعتبر الحقوق الإنسانية حقوقًا فطرية لا تباع ولا تشترى. يستمد المذهب قيمته من مصدره الأخلاقي وليس من تحقيق أي منفعة سياسية أو مادية. يؤمن بقدرة الإنسان على تحقيق الحرية لكل الأفراد مع احترام الآخرين، وتحقيق استقرار اجتماعي يقوم على حرية الاختيار وليس على القهر والإلزام. ويرى أن أي نقد «للمذهب» لابد أن يكون نقدًا أخلاقيًا وينطلق من أرضية أخلاقية. ويحدث التخبط الأخلاقي دائمًا بسبب العملية التي تصاحب الانتقال من نظام قديم إلى نظام جديد. إذ ترتبط عملية تحقق هذا النظام الجديد بأوضاع جديدة تمامًا، وبعدم الاستعداد لعملية التغيير، وقيام الأفراد باستبدال العلاقات القائمة بعلاقات أخرى جديدة.

ظهر اتجاهان بالنسبة لمعالجة الأوضاع في المجتمع الأمريكي. يطالب الاتجاه الأول بوضع الضوابط وعمليات التأميم والتدخل الحكومي للمحافظة على الديمقراطية. ويطالب الاتجاه الثاني بإطلاق المبادرات الفردية والحريات لأقصى درجة. ومع ذلك لم يدرك أي منهما العوامل الموضوعية التي باتت مسيطرة بصورة لم يتم توقعها. ظهرت

ظروف جديدة. تغيرت وسائل الإنتاج، تطورت الآلات. نشأت المصانع الكبرى التي لا يتم فيها التواصل المباشر مع صاحب العمل، تغير مفهوم الملكية، زيادة سكان المدن بدلًا من الريف. فلم يعد الفرد يعرف لمن يعطى صوته في المدينة، ظهرت مشكلة علاقة الاتحادات العمالية واتحاد رجال الأعمال، ومشكلة الحرية والمساواة. انتشار الفاشية تحت مسمى الدفاع عن الديمقراطية. نشأة المجالس البلدية ككيان سياسي خلقته الدولة، وانتقال تربية الطفل من الأسرة إلى الدولة. لذلك لابد من إعادة وضع الحقوق والواجبات لضبط العلاقات بين الاتحادات الكبرى التي حلت محل الأفراد. بات السؤال يدور حول أدوات الديمقراطية وكيفية تحقيقها لذلك. وإذا كان من الضروري إحداث التغيير فكيف يتم وما هي ضوابطه؟

تتضارب السياسات التي تطالب بالتغيير. وتكمن مشكلة الأحزاب السياسية حين تناقش مسألة التغير في ادعاء كل طرف منها في امتلاك الحقيقة المطلقة. ويرى «ديوى» أن الحل الأمثل يكمن في دراسة الأوضاع السائدة في المجتمع دراسة علمية وواقعية. لا تقتصر الدارسة على الأوضاع الاقتصادية وإنما لابد من دراسة التفاعل بين كل العوامل الثقافية المختلفة وتفاعلها مع الطبيعة الإنسانية. ويتم التغير بالطرق الديمقراطية وليس بالثورة والعنف والعصيان التي كانت السبب الأصلي في الأخذ بالديمقراطية.

من الواضح أن الكتاب لا يقدم بحثا فلسفيا خالصًا أو نظرية فلسفية لمفهوم الحرية كما فعل فلاسفة الحرية من الوجوديين وغيرهم. وإنما جاء موضوعه بحثا تاريخيا واجتماعيا وسياسيا، يعتمد أحيانا على نظريات علم النفس وعن علاقة الطبيعة الإنسانية وعناصرها بالحالات الاجتماعية والأوضاع السياسية والاقتصادية. وإن كان قد ناقش بعض الآراء التي تبحث مكونا الطبيعة الإنسانية وعناصرها، وناقش أيضا بعض النظريات التي تناولت علاقة الطبيعة البشرية بالأوضاع الاجتماعية ومدى التفاعل بينها، إلا إنه لم يحسم هذه المناقشة بنظرية فلسفية عامة توضح مكونات الطبيعة البشرية أو علاقتها بالبيئة الاجتماعية. اعتبر أن التفسيرات العامة التي تفسر هذه الموضوعات بردها إلى مبادئ عامة لن تؤد إلى تفسيرها أو توضيحها وإنما إلى غموضها،

ويرى أن الطريق الوحيد لحسم هذه المسائل يتم عن طريق البحث العلمي القائم على الفروض والملاحظة.

درس موضوع «الحرية» دراسة واقعية محددة حصرها في دراسة النظام الديمقراطي المجتمع الأمريكي الذي يحاول تحقيق الديمقراطية الحرة. فكانت الدراسة عبارة عن تنظير لأشكال المجتمع الأمريكي. وجاء نقده للنظام الشمولى حماية للديمقراطية الأمريكية. وهدف من نقد الأوضاع القائمة في المجتمع تطوير نظامه الديمقراطي من الداخل وليس من الخارج. لم تعد المشكلة الحقيقية لتحقيق الحرية في نظره مشكلة نظرية تتعلق بحقوق الفرد وعلاقته بالآخرين. وإنما في تحديد حقوق الاتحادات، وعلاقتها بالاتحادات الأخرى ومؤسسات المجتمع. وتلك مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للدول التي تحاول تطبيق النظام الديمقراطي وتحقيق عملية التغير. لم تعد مشكلة الحرية تتعلق بتحرير الفرد من القيود الاجتماعية أو تتحدد وفق علاقته بالآخرين أو بإشكالية التوفيق بين الحرية والانتماء، وإنما أصبحت المشكلة في علاقة «مؤسسات» و«اتحادات» و«نقابات» تتضارب حقوقها ومصالحها. فليست المسألة صراع أفراد وإنما صراع مصالح اتحادات ونفوذ.

يُعد البحث دليلا واضحًا على اهتمام الفيلسوف بمشكلات مجتمعة. وتؤكد الأمثلة التي ضربها عن علاقة المذاهب الفلسفية بالأوضاع الثقافية وعلاقة الفيلسوف ببيئته، ومقارنته بين النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة مدى جدية بحثه عن حل لإشكاليات تطبيق الديمقراطية في بلده، وإن كان تناوله لموضوع تطبيقها في مجتمعه لا يخلو من نوع من الشوفينية واعتباره الديمقراطية الأمريكية النموذج الأمثل للنظام الديمقراطي العالمي. وتختلف هذه النظرة للنظام الأمريكي مع النهج الذي أكد عليه «ديوي» وتأكيده على أن النظام الديمقراطي يختلف من حيث التطبيق من بلد لآخر، حسب طبيعة الأوضاع الثقافية. وإذا طبقنا مقولة «ديوي» بأن النظم تنتج من تفاعل «الطبيعة الإنسانية» مع الأوضاع «الثقافية»، نجد من الصعب الحكم بأن نظامًا معينا يُعد أفضل النظم أو بأن هناك معيارًا معينًا نقيس به صحة نظام معين أو فساده. فلكل

نظام ديمقراطي بنيته الثقافية. كذلك من الصعب تجاهل الإشكالية الجديدة التي فرضتها الظروف العالمية. فلقد بات العالم كتلة واحدة تؤثر أجزائه في بعضها البعض، ولا نستطيع الجزم بأن نظامًا سياسيًا معينا قد جاء متأثرًا بالأوضاع الثقافية القائمة في بلد معين، ولا يتأثر بالأنظمة المحيطة به. بات السؤال الذي يفرض نفسه يدور حول مدى تأثر الطبيعة الإنسانية بالأوضاع الثقافية العالمية وليس بالأوضاع الثقافية التي تسود المجتمع الذي تحيا به هذه الطبيعة الإنسانية. وإذا كانت الطبيعة الإنسانية توجه الظروف الاجتماعية فهل يقتصر هذا التوجيه على مجتمعها أم يمتد إلى العالم أجمع؟ وإذا كانت تتأثر بدورها بظروف مجتمعها وتعدل من سلوكها وفقًا لأولوياته الثقافية فهل لا تتأثر بالظروف والأوضاع العالمية؟ قد تعد مسألة تطبيق الديمقراطية في معظم بلدان العالم أعقد بكثير من عملية تطبيقها في المجتمع الأمريكي التي حصرها «ديوي» فيه، فالمجتمع غربي الحضارة والنظريات التي ناقشها شمولية كانت أو فاشية كلها غربية في أصولها إن صح تفسيرها وفق الأوضاع الثقافية. لم يفسر «ديوي» سبب انشقاق الغرب الديمقراطي إلى نظم تدّعى كلها تطبيق الديمقراطية. وما سبب نجاحها في بلد وأفولها في بلد آخر.

وضع أسس النظام الديمقراطي الذي ينادي به منطلقًا من نظريات «لوك» و«هيوم» و«مل» وضم إلى هذه النظريات خبرة الرئيس «جيفرسون» العملية، فجاءت ديمقراطيته نظامًا سياسيًا براجماتيًا ينطلق من التجريبية الإنجليزية. أسس نسقه السياسي من الفلسفة الغربية واستنتج من أوضاع المجتمع الأمريكي وثقافته ما يكمل هذا النسق. ويتم التوفيق بين «النظر» و«العمل». لذلك من الواضح أنه لم يضع نظرية ديمقراطية خالصة كما فعل الفلاسفة الإنجليز أو أسس لنظام ديمقراطي عام يقوم على الحقوق الإنسانية العامة. وإنما وضع أسس حكومة ديمقراطية أمريكية واضعًا في اعتباره الدرس الأكبر الذي تعلمته البشرية من الأنظمة «الفاشية» و«الشمولية» و«الدينية»، ومع ذلك نجده يعتبر هذه الديمقراطية الأمريكية النموذج الأمثل الذي يجب على دول العالم تعلمه.

جعل عملية تحقيق الديمقراطية واجب أخلاقي يفرض على المرء السعي نحو «المساواة» و«الحرية» و«العدالة». فحوّل الديمقراطية من نظام أو فكرة سياسية إلى واجب أخلاقي عملي. فليست الديمقراطية نظامًا أو فكرة سياسية واضحة بذاتها وإنما عملية تتحقق مع مرور الزمن. وضرورة الكفاح للحصول عليها، ومثل أخلاقي أعلى يجب تحقيقه. وليس هناك مرحلة يتم التوقف عندها. والواقع أن هذا الربط يحول الديمقراطية من نظام سياسي له مزاياه وعيوبه إلى نظام أخلاقى فردي ذاتي. يختلف كل فرد في تأويله. ويحدث صراع بين التأويلات. وتتحول الديمقراطية من نظام سياسي واضح المعالم، يحدد القواعد التي يلتزم بها كل فرد إلى نظام غامض شبيه النظم الدينية. من يحاسب الفرد إذا تجاوز النظام؟ المجتمع أم ضميره أم المؤسسات أم القانون؟ هل الديمقراطية ترتبط بمؤسسات دستورية واضحة أم مجرد وازع أخلاقي؟ الأخلاق ذاتية، يتصرف كل فرد وفق مثله الأعلى ورؤيته الخاصة. بينما الديمقراطية تقوم على موقف الأغلبية. قد يكون الفرد على صواب في قرار معين ومع ذلك ترفضه الأغلبية. وإذا كان للديمقراطية مساوئها فإن هذه المساوئ أقل من مساوئ الحكم الشمولي الفاشستي. الواقع إن الديمقراطية لابد أن تتحول إلى نظام تربوي واضح يبدأ من الأسرة إلى المدرسة إلى المؤسسات الاجتماعية الأخرى. وبالتالي تصبح نظامًا تربويًا اجتماعيًا قبل أن تكون نظامًا سياسيًا أو أخلاقيًا. فالأول يجعلها مفروضة من أعلى والثاني مفروضة من الداخل.

إذا كان «جون ستيورات مل» قد طالب بتحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس فإن ديوي يرى أن الديمقراطية تضع أكبر قدر من المسئولية على كاهل أكبر عدد من الناس. فليست الديمقراطية منحة وإنما مسئولية جماعية. ليس هناك حياة سهلة كما يتصور معظم الناس وإنما مسئولية جسيمة يتحملها كل فرد. يطالب الناس بالديمقراطية فإذا تحققت عليهم تحمل المسئولية. وربما يفسر ذلك ما يشعر به المصريّون اليوم من قلق وتشتت وارتباك. ولعل هذا الشعور بالفوضى يُعد تعبيرًا أصيلًا على بداية التحول من النظام الشمولي الذي ساد فترة ما بعد الثورة ومن الدعوة إلى دولة دينية إلى

نظام جديد. لقد بدأ الوعي الديمقراطي يتخلق. بدأ تفعيل دور النقابات والاتحادات والحركات السياسية. خرج الأفراد من حالة الكمون السياسي والاستسلام للقرارات الفوقية. وظهرت الإضرابات وعمليات الاحتجاج وبدأت كل فئة تبحث عن امتيازاتها. بدأ البحث عن الحقوق الذي قد يتحول مع نضج التجربة الديمقراطية إلى بحث عن الواجبات.

انتهت من ملاحظاته للتاريخ بأن الطبقات الاجتماعية الموسرة أو الغنية وليست الطبقات الدنيا هي الطبقات المؤثرة في البنية السياسية للمجتمع. كانت مصالح الطبقات الدافع المحرك للتغير. فوق نظريته في التغير، جاءت بنية المجتمع اليوناني السياسية وفق مصالح الطبقات وطبقة السادة بالتحديد. ودافع ملاك الأراضي ورجال الكنيسة عن النظام الإقطاعي. وطالب التجار وأصحاب رؤوس الأموال بمبدأ حرية التجارة وحقوق الإنسان في التعبير والعقيدة وغيرها من الحقوق. والواقع أن إهمال دور الطبقات الفقيرة لا يتفق مع مجريات التاريخ. فجاءت الثورة الفرنسية تحقيقًا لرغبات الشعب الفرنسي وطبقاته المعدمة. وهناك العديد من الحركات التاريخية والثورات التي حدثت بسبب الفقر والجوع. وهناك ما حدث منها بسبب البحث عن المساواة ومعنى التميز الطبقي أو التخلص من المستعمر.

يلاحظ أن «ديوي» يعطي «للثقافة» وقواها نفس قوة وقدرات قوى «الطبيعة». فقوى الثقافة الاقتصادية مثلًا أو الدينية أو العلمية لا يمكن التنبؤ بها أو التحكم فيها أو السيطرة عليها. قواها أشبه بقوة الزلزال أو البركان. لا يستطيع الإنسان الفكاك منها. وبالتالي يجعل «ديوي» الإنسان خاضعًا لمقدراتها. ويبرر بها في نفس الوقت كوارث المجتمع الرأسمالي الذي ربطه بفكرة الديمقراطية. وكأن الإنسان عليه أن يقبل الرأسمالية باحتكاراتها وتميزها الطبقي واستغلال الطبقات الغنية للطبقات الفقيرة. فإن كان للإنسان أن يقبل بالديمقراطية عليه أن يقبل بالرأسمالية. وإن أمكن تبرير تطرفه في التمسك بالرأسمالية دفاعًا عن مجتمعه ضد النظم الشمولية والفاشية إلا أن ذلك لا يبرر قبول عيوب الرأسمالية ومساوئها أو القول بأن ظهور الاحتكارات الكبرى كانت

بسبب ظهور اتحادات العمال. وبالتالي تصبح الاحتكارات مجرد حالات للدفاع عن النفس وعن مصالح طبقة ضد طبقة أخرى. من الواضح أن ديوي يقلل من قيمة عناصر الطبيعة البشرية ومن دورها في إحداث التغيير مما زال البشر عبيدًا لقوى الثقافة.

ليست الحرية مسألة فطرية واضحة بذاتها، ولد الإنسان يحبها ويسعى إليها. وليست مجرد رغبة فطرية في الإنسان وفي الطبيعة البشرية. ويثبت التاريخ أن الرغبات الإنسانية التي اعتبرها ديوي مصدر كل الأفكار الإنسانية معقدة. وليست مجرد دوافع فطرية تدفع الأوضاع الثقافية إلى تطورها أو إلى كبتها. هل هناك «عناصر» في الطبيعة البشرية تدفع الأفراد إلى الرغبة في الحرية أو تدفعهم إلى الخوف منها.؟ وهل هناك أوضاع ثقافية تقوم بنفس الدور؟ أتوجد شعوب كما يقال أحيانا تميل بطبيعتها إلى الحرية وأخرى تميل إلى العبودية؟ وما الذي يجعل تاريخ بعض الشعوب مليئا بالنضال والكفاح من أجل الحصول على الحرية وأخرى متقبلة للعبودية وخانعة لها؟ ما الذي يجعل بعض الشعوب التي كانت في يوم من الأيام غازية للعالم تحيا اليوم مستعبدة؟ الطبيعة البشرية واحدة والإنسان هو الإنسان. وإذا كانت الماركسية ترد عبودية الشعوب إلى النظام الاقتصادي، وتحكم قوي الإنتاج، وإلى الدين وقيمة وأنماط السلوك المرتبة عليه فإن ذلك ليس عنصرًا حاسمًا كما يثبت التاريخ. فلقد دفعت القوى الاقتصادية بعض الشعوب للتحرر ووضع القوانين التي تطالب بحرية الفرد أو الطبقة، ودفعت هذه القوى الاقتصادية البعض الآخر من الشعوب إلى العبودية. واتجهت ببعضها إلى الديمقراطية والبعض الآخر إلى النظم الشمولية. وإذا كان الدين سببا لتخلف الشعوب فإنه كان سببا لنهضتها في أزمنة أخرى ودافعًا لتطورها وتقدمها. وإن كان العلم قد حقق نهضة للشعوب وساعد على تحررها من سيطرة الطبيعة فإنه كان سببا أيضا في عبوديتها ووسيلة للسيطرة والقهر. السؤال الآن ما هو المحرك الرئيس للشعوب لمحاولة البحث عن حريتها؟

ليس أمام الإنسان إلا طريق التفلسف والبحث العقلي والعلمي الحر. يحقق أولا عملية تنظير مباشر للمجتمع ومشاكله ويحاول صياغتها في موضوعات نظرية يتم

الربط بينها والاستنتاج منها. ثانيا: محاولة دراسة الأوضاع الثقافية السائدة وجوانبها المتعددة، وأثر بعضها على بعض فقد تؤثر مشكلة اقتصادية معينة على جميع الأوضاع الثقافية الأخرى، بل قد يمتد أثرها إلى بلدان العالم الأخرى. وقد تؤثر فكرة سياسية على عناصر الثقافة الدينية والاقتصادية. وثالثا: يقوم الفلاسفة بدراسة أثر كل ذلك على عناصر الطبيعة الإنسانية وأنماط السلوك الإنسانى. ورابعا: يجب وضع ضوابط أخلاقية للعلم و إعادة تأويل الأفكار الدينية بما يناسب مقتضيات العصر. ولا يمكن تحقيق كل ذلك إلا بالبحث الفلسفي الحر واتصاف الفلسفة بالنظرة الشمولية والتجريد والحياد، ولن تستطيع تحقيق مهمتها إلا إذا اعتبرت رفاهية الإنسان وسعادته هدفها. و إشباع الرغبات الإنسانية هدف لكل فكر سياسي أو حكومة ديمقراطية. فالنظم التي تتعارض مع رغبات الإنسان الأساسية ودوافعها تموت وتتحلل مهما طال أمدها.

و إذا كانت الفلسفة بطبيعتها تبحث عن ما ينبغي أن يكون ويتجه المفكر بطبيعته إلى المثالية فمن الضرورى الحد من الشطح والمبالغة التي قد تدفع إلى اتهامه بالمثالية الخيالية أو الرومانسية. فيحتاج الفيلسوف لدراسة الماضي والتفكير في المستقبل لخدمة الحاضر. ويبحث عن أنسب الوسائل التي تحقق رفاهية مجتمع وحريته في عصره. فلا يدافع عن قيم قديمة ناسبت عصرها في زمانها أو يتمسك بفلسفة تضرب في الخيال والمقارنات والتصورات الحالمة. ما يصلح لعصر لا يصلح لعصر آخر. ما كان مناسبًا في بداية الحضارة لا يناسبها في تطورها أو مرحلة نموها. وما يصلح لدولة لا يصلح لأخرى. وهكذا لا يمكن الاستفادة من العودة في الزمان أو المقارنة في المكان ولابد من دراسة فعلية لطبيعة الشعب وشخصيته وظروفه الثقافية بوجه عام. فإن تحقق ذلك يمكن إجابة كل التساؤلات المتعلقة بالحرية والديمقراطية الحرة.

د. أحمد الأنصارى